اسباب ونتائج التصنيع في العراق

الدكتور احسان محمد الحسن
مدرس علم الاجتماع في كلية الاداب بجامعة بغداد

ان مفهوم التصنيع هو من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية الذائعة الصيت والمتداولة بكثرة في الابحاث والدراسات الاجتماعية والطبيعية والتطبيقية على حد سواء • فقد يعني توسع القاعدة الصناعية وزيادة الانتاج الصناعي في مجتمع كان بالاساس يعتمد على المهنة الزراعية ، وما يترتب على هذا التوسع والنمو الصناعي من تحولات مادية واجتماعية وحضارية وفكرية تنتاب بنية المجتمع ومؤسساته الوظيفية • لذا فالتصنيع الذى هو عامل اقتصادي فعال غالبا ما يؤثر في بناء المجتمع الفوقي ويترك آثاره وأنعكاساته عليه وهذا بالتالي سينقل المجتمع برمته الى مرحلة حضارية وأجتماعية متطورة ونامية تختلف عن المرحلة السابقة التي كان بها قبل تحوله الصناعي •

وهذه الحقيقة يمكن لمسها ومشاهدتها في المجتمعات النامية التي في طريقها نحو التصنيع والانقلاب الصناعي •

وقد يستعمل مفهوم التصنيع احيانا في وصف تبدل انماط الانتاج الصناعي كتحول الصناعات الخفيفة الى صناعات ثقيلة معقدة تعتمد عملياتها الانتاجية والتكنولوجية على استثمار رؤوس الاموال الكبيرة ، الخبرات العلمية والتكنيكية ، تقسيم العمل والتخصص فيه ، الانتاج الموحد والانتاج الكبير[1] •

غير ان مفهوم التصنيع هذا يختلف عن مفهوم الثورة الصناعية ، اذ قد تكون الثورة او لا تكون السبب المباشر في ظهور التصنيع ، في حين لا يمكن اعتبار التصنيع سببا من اسباب قيام الثورة الصناعية نظرا لكونه مظهراً مهما من مظاهرها • لكن ظهور الثورة الصناعية يعتمد على مجموعة عوامل معقدة اهمها الحاجة المتزايدة للانتاج الصناعي الكبير بعد زيادة الطلب على السلع الصناعية ، وجود الجو الاجتماعي والسياسي المشجع لأرساء قواعد الانتاج والتنظيم الصناعي ، توفر رؤوس الاموال والمواد الاولية والخبرات اللازمة لتحويل مكونات الطبيعة من اشياء غير نافعة الى اشياء نافعة ، وأخيرا وجود الرغبة والارادة الصادقة في بناء اسس الصناعة الحديثة •

والثورة الصناعية بمعناها العلمي هي ذلك التغيير الاقتصادي والتكنولوجي الذى ينتاب اسس وعمليات الانتاج ويترك آثاره العميقة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والاديولوجية للمجتمع الذى يتعرض لتياره وفاعليته •

بينما التصنيع هو تعميم وتطبيق قواعد الانتاج الصناعي الحديث على جميع المؤسسات الانتاجية في المجتمع وبناء مؤسسات صناعية حديثة تكفل زيادة حجم الانتاج الصناعي المطلوب •

ولقياس درجة تصنيع المجتمع ينبغي علينا النظر الى معدل نمو مدنه ، ومدى استفادته من الكفاءات والخبرات التكنولوجية التي تعرفها المجتمعات الصناعية ، درجة تحديثه الشامل ونسبة العمال العاملين في القطاع الصناعي الى نسبة العمال العاملين في القطاعات الانتاجية الاخرى •

لذا فالتصنيع هو ظاهرة اقتصادية عقلانية لهـا نتائجها الاجتماعيـة والحضارية • وتعتمد على مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه ، استعمال المكائن الالية ، والاعتما دعلى الطاقة الميكانيكية والفنون العلمية والتنظيمية • والغاية الرئيسية من اعتماد برامج التصنيع تكمن في خفض تكاليف الانتـاج للوحدات المنتجة من البضائع والخدمات اذ ان انخفاض تكاليف الانتـاج يعتمد على مبدأ الانتاج الكبير الذى لا يمكن تحقيقه دون انتهاج القواعـد التكنولوجية للتصنيع[٢] • والانتاج الكبير يوفر البضائع للمستهلكين ويرفع من نوعيتها ويمكن المواطنين من ذوى الدخول الواطئة والمحدودة من الحصول عليها بأسعار واطئة •

وهذا ما يؤثر في مستواهم المعاشي والاجتماعي تأثيرا ايجابيا ويبـدل المستويات المادية والحضارية لمجتمعهم •

وظاهرة التصنيع التي شهدها العراق منذ عـام ١٩٥٥ تشبه الى حد كبير ظواهر التصنيع التي شهدتها المجتمعات الصناعية الحديثة كاليابان والاتحاد السوفيتي وجيكوسلوفاكيا والمجتمعات شبه الصناعية كالهنـد ومصر وايران وهونك كونك والصين الشعبية ••• الخ غير ان ظروف وأسباب ومشـاكل التصنيع لهذه المجتمعات تختلف بعضها عن البعض الاخر نظرا لتباين مراحلها التأريخية وبيئاتها الجغرافية ومستوياتها الحضارية • وتشابه تجارب هـذه المجتمعات في ميادين التصنيع تنعكس في مرورها في نفس المراحل التصنيعية وشروعها في نفس الصناعات ومجابهتها لنفس المشـاكل والتحديات • فاول صناعة اعتمدتها هذه المجتمعات هي صناعة المنسوجات القطنية والصـوفية ، ثم بعد استقرار هذه الصناعة اتجهت نحو تطوير نظام مواصلاتها السـلكية واللاسلكية الذى يساعدها في بناء صناعتها الثقيلة •

وبعد تطوير طرق مواصلاتها اخذت بتأسيس المشاريع الكبيرة للصناعات المعدنية والكيمياوية والكهربائية . وفي الوقت الذى انشغلت فيه هـذه المجتمعات بتشييد مشاريعها الصناعية الكبيرة التفتت نحو زيادة حجـم انتاجها الزراعي وتوسع حجم تبادلها التجاري مع الدول الاخرى ، ومسـيرة هذه المجتمعات بأتجاه تطوير انتاجيتها الزراعية وحجم تبادلها التجاري تحت ظروف التصنيع الشامل كانت ترجع الى وجود عاملين اساسيين هما : زيادة الحجم الكلي للسكان وتركز السكان في البيئات والاقاليم الحضرية خصوصا المـدن الكبيرة .

الادلة الموضوعية التي تشير الى تصنيع العراق :ـ

منذ عام ١٩٥٥(*) لاحت في الافق عدة ادلة ومؤشرات موضوعية توضح درجة تصنيع العراق ومدى اهتمـام شعبه بمظاهره وآثاره الايجـابية والسلبية . وهذه الادلة والمؤشرات تنعكس في النمو السريع للمشـاريع الصناعية والقوى العاملة التي تشتغل فيها ، مكننة الزراعة ، زيادة حجـم التجارة الداخلية والخارجية بفضل تقدم طرق المواصلات وتوفر الاسـواق التجارية ، استعمال الاجهزة والمكائن التكنولوجية في الدوائر البيروقراطيـة وبيوت العوائل التي سهلت العمل لعمـال الياقات البيض وربات البيوت ، وأخيرا النمو المطرد للمكائن وأزدحـام السكان في المـدن (التحضر) ومن الضروري هنا شرح هذه الظواهر التي سيطرت على العراق وأثرت في تأريخه الاقتصادي والاجتماعي المعاصر .

(*) اعتبر الباحث سنة ١٩٥٥ سنة اسـاس (Base Year) لتصـنيع العراق وذلك بعد تأسيس وزارة الاعمار العراقية في عـام ١٩٥٠ وتنفيذ الخطة الخمسية الاولى للتنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة بعد تأسيس الوزارة وللحصول على معلومات اكثر حول هـذا الموضـوع أرجع الى اسباب التصنيع في هذا البحث .

بعد قيام الدولة بتخطيط الاطر العريضة لهيكل الصناعة في العراق وتشييد مختلف المشاريع الصناعية استطاع القطر انتاج شتى انواع السلع الصناعية كالمنسوجات القطنية والصوفية ، المكائن الثقيلة ، وسائل النقل والمواصلات كالموريات والساحبات مثلا ، الثلاجات ، المبردات اجهزة الراديو والتلفزيون ... الخ .

وانشاء مثل هذه المشاريع ساعد في زيادة نسبة الايدى العاملة التي تشتغل في القطاع الصناعي ، فقد ازدادت الايدى العاملة في هذا القطاع من ٥٪ في عام ١٩٥٥ الى اكثر من ١٨٪ في عام ١٩٧٥[٣] .

كما ارتفعت كمية رؤوس الاموال والاستثمارات الحكومية التي خصصتها الدولة للقطاع الصناعي ، اذ ارتفعت من ٤٠ مليون دينار في عام ١٩٥٥ الى اكثر من ٤٠٠ مليون دينار في عام ١٩٧٥[٤] .

ومنذ عام ١٩٦٥ استطاعت وزارة الصناعة انشاء (٤٠) مصنعا كانت كلفتها حوالي (٥٠٠) مليون دينار ، وهناك (٦٢) مصنع تحت الانشاء والتنفيذ تبلغ قيمتها الكلية حوالي (٦٥٠) مليون دينار . ومن بين هذه المصانع مصنع الفولاذ في البصرة ومصنع منسوجات الغزل والنسيج الكردي في دهوك ومحطة توليد الغاز في النجف ، ومصنع السمنت في الفلوجة ، ومصنع الخشب المضغوط في القادسية ، ومصنع القطع الكونكريتية في بغداد ، ومصنع الانابيب الكونكريتية في ابي غريب ، ومصنع المصابيح الكهربائية في التاجي ومصنع الكابلات الكهربائية في البصرة . وفي عام ١٩٧٥ بدأ العمل بأنشاء (٣٦) مصنعا في كافة ارجاء البلاد لصناعة مختلف البضائع الصناعية الخفيفة والثقيلة . ومن اهم هذه المشاريع الصناعية مصنع الورق في العمارة ، ومصنع البتروكيمياويات في بغداد ، ومصنع السمنت في الكوفة وهناك العديد من المشاريع السكنية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومصافي النفط[٥] .

وبجانب اهتمام العراق المتزايد في تنمية واستقرار الصناعة يولي اهتمامه ويكرس جهوده وأمكانياته نحو تطوير الزراعة والانتقال بها الى المستويات الرفيعة • فقد تغيرت مهنة الزراعة من مهنة تقليدية متخلفة تعتمد على وسائل الانتاج البدائية والطرق غير العلمية الى مهنة متطورة تعتمد على المكننة الحديثة والطرق العلمية في كافة مراحل الانتاج الزراعي •

ومما ساعد على التغيير السريع في انماط ووسائل الزراعة وقابليتها على الانتاج الكبير لمختلف المحصولات الزراعية والحقلية الغاء النظام الاقطاعي للملكية الاراضي وما صاحبه من علاقات اجتماعية اقطاعية غير متكافئة بين الشيوخ الاقطاعيين والفلاحين[٦] •

فشيوخ الاقطاع قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي التي شرعتها ثورة يمتلكوا الاراضي فحسب بل امتلكوا جميع وسائل الانتاج في حين لم يمتلك الفلاحون اى شيء ماعدا الجهود والطاقات البشرية التي كانوا يعرضونها للشيوخ بأجور واطئة جدا لا تتناسب مع قيمة عملهم • ولكن بعد قوانين الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ وقوانين الاصلاح الزراعي التي شرعتها ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ ، امست اراضي الشيوخ وقسمت الى اراضي زراعية صغيرة ثم وزعت على الفلاحين الصغار اما مجانا او بأسعار واطئة جدا •

لذا أصبح الفلاح في عهد الثورة يمتلك ارضه الزراعية ويمتلك وسائل الانتاج وهذا ما شجعه على مضاعفة الجهود وبذل الطاقات المتيسرة لاستغلال الارض ، أستغلالا كاملا • وفي نفس الوقت قامت الدولة بأصلاح ملايين الايكرات من الاراضي وجعلها صالحة للزراعة بعد توصيل المياه لها عن طريق فتح العديد من مشاريع الرى او بعد غسل املاحها والتخلص من صبوختها عن طريق مشاريع البزل[٧] •

وقد حولت الاراضي المستصلحة الى مزارع حكومية او مزارع جماعية وتعاونية نظرا لسياسة الدولة الحالية المشجعة لتكوين المزارع الحكومية والجماعية والتعاونية • ان تشجيع الدولة لمزارع القطاع العام وعدم تشجيعها لمزارع القطاع الخاص يرجع الى حقيقة تبني مزارع القطاع العام مسألة توفير المنتجات الزراعية للسكان بأسعار واطئة او معقولة وأهتمامها بزيادة طاقتها الانتاجية طيلة فصول السنة وعدم مبالاتها بالارباح •

في حين تهتم المزارع الخاصة بجني اكبر كمية من الارباح وأحتكار الاسواق التجارية وأستغلال المواطنين وعدم اهتمامها بمسألة توفير المواد الغذائية للمستهلكين بالكمية المطلوبة وبالسعر المعتدل •

وتحولت الزراعة في العراق الى زراعة آلية ميكانيكية خصوصا بعد توقف المزارع الحكومية والتجريبية وحتى المزارع الخاصة عن اعتماد الطرق والاساليب البدائية وتطبيق الطرق والاساليب الحديثة والعلمية • فقد استعملت المكائن والآليات المتطورة في جميع مراحل العملية الزراعية وأنتهجت الخبر والتجارب الزراعية الحديثة في معالجة سلبيات ومشاكل الانتاج الزراعي وهذا ما ساعد على زيادة انتاجية الارض من المحاصيل الزراعية والحقلية • وعين الخبراء الزراعيون والمفتشون الفنيون في مديريات وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ليزودوا الفلاحين بمعلومات تتعلق بالمحاصيل الزراعية المطلوب زراعتها ، مواعيد البذر ، مواعيد الحصاد ، مكافحة امراض التربة والمحاصيل الزراعية والعناية بالانتاج الزراعي •

كما عين موظفو الخدمة الاجتماعية لتطوير الحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي وتهيئة سبل العيش السعيد لابناء المجتمعات القروية • فقد تولى هؤلاء الموظفون مسؤولية توجيه العوائل الفلاحية حول اساليب تربية اطفالهم وأزالة الامية عنهم وتقوية علاقاتهم الاجتماعية بأقاربهم وحثهم على العمل المتواصل لزيادة طاقة انتاجيتهم ، وتوصيتهم بمحاربة مشاكلهم وأمراضهم الاجتماعية الموروثة كالعصبية القبلية ، الثأر ، المنازعات العشائرية ، الغزو والسرقة ، الطائفية ••• الخ •

اما التجارة الداخلية التي تطورت ونمت بعد دخول العراق في مراحل التصنيع الاولى فقد ساهمت مساهمة فعالة في انجاح مشاريع التصنيع التي قدم العراق عليها وفي توطيد اركان القاعدة الصناعية التي اعتمدها القطر في تحوله الاقتصادي والمادي . وتظهر الاحصائيات التجارية التي اصدرها المصرف المركزي العراقي بأن ميزان التبادل التجاري خلال الفترة (١٩٥٩ ــ ١٩٧٥) كان في صالح العراق اي ان صادرات القطر المنظورة وغير المنظورة كانت اكثر من وارداته . وتحسن وضع ميزان المدفوعات هذا قد اثر تأثيرا كبيرا في تطوير اسس التجارة الداخلية وتنمية حجم التجارة الخارجية . فمجموع قيم صادرات القطر خلال الفترة ١٩٥٩ ــ ١٩٧٥ كانت حوالي ١٠٫٥٠٠ مليون دينارا بينما بلغت مجموع قيم وارداته خلال الفترة ذاتها حوالي ٥٢٠٠ مليون دينار والفرق بين مجموع الصادرات والواردات كان ٥٫٣٠٠ مليون دينار .

وقد استغل معظم هذا المبلغ في تطوير اقتصاد القطر بصورة عامة وتطوير التجارة ذاتها بصورة خاصة[٨] .

الا ان سبب زيادة الصادرات على الواردات يرجع الى الزيادة المستمرة في تصدير البترول الى الدول الاجنبية خصوصا بعد قيام الدولة بتأميم البترول من الشركات الاحتكارية في عام ١٩٧٢ .

فخلال الفترة الانفة الذكر بلغت قيمة صادرات العراق من البترول الخام حوالي ٨١٠٠ مليون دينارا بينما لم تتجاوز قيمة واردات العراق خلال الفترة ذاتها عن ٥٣٠٠ مليون دينار .

ومن الضروري ان نشير هنا بأنه لولا صادرات العراق من البترول لكان ميزان التبادل التجاري ضد العراق اى زيادة قيمة وارداته على صادراته .

وقد بلغت نسبة صادرات العراق من البترول خلال الفترة تحت الدراسة ٨٩٪ من مجموع صادراته ، بينما بلغت نسبة صادرات البضائع الاخرى عدا البترول ١١٪ [٩] . أما السلع التي يصدرها العراق للخارج فهي المواد الاولية ، منتجات الصناعات الخفيفة ، المنتجات الكيمياوية والمواد الغذائية .

وهناك ادلة اخرى تشير الى تصنيع العراق وهي انتشار استعمال المكننة الحديثة في الدوائر البيروقراطية وفي البيوت ، هذه المكننة التي تهدف الى توفر الجهود والطاقات البشرية المبذولة في اداء الاعمال التي تحتاجها هذه المنظمات • ولا يمكن استعمال هذه المكائن الموفرة للجهود والطاقات البشرية الا اذا كان القطر يتمتع بقسط وافر من الرفاهية الاقتصادية ودرجة عالية من الثقافة والتعليم •

ان اغلب الدوائر الحكومية والخاصة التي تعتمد اداراتها على المبادىء والتعاليم البيروقراطية تستعمل في الوقت الحاضر مكائن العمل "Business Machines" في تنظيم شؤونها الادارية والفنية •

وقد ارتفعت اهمية مكائن العمل كالحاسبات الالكترونية ، الآت الطابعة الكهربائية ، الساحبات الاتوماتيكية ، العدادات والمفرقات ••• الخ بالنسبة لعمال الياقات البيض (White-Collar Workers) بحيث اصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتهم المهنية ، اذ لا يستطيعون تأدية وظائفهم اليومية دون استعمالها والاعتماد على خدماتها •

ولعبت هذه المكائن والاجهزة ايضا الدور الكبير في توطيد الدور المهني والاخصائي الذى يشغله عامل الياقة البيضاء وساهمت في رفع منزلته الاجتماعية وتسهيل مهمة اداء عمله[١٠] •

ودخلت مكائن توفير العمل (Labour Saving Devices) في البيوت وانتشر استعمالها بسرعة فائقة بحيث اصبحت شيئا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه بأية صورة من الصور •

وسهلت مكائن توفير العمل مثل الغسالة ، المنظفة الكهربائية ، طباخ الغاز ، سيارةالعائلة ، المبردة ، المدفئة الكهربائية ، الثلاجة والمجمدة ••• الخ مهمة اداء الاعمال المنزلية لربات البيوت كافة وساعدتهن على توفير الوقت المصروف على اداء واجباتهن المنزلية بحيث اتسع لهن الوقت الكافي لتربية والعناية بأطفالهن أو الانغمار في أنشطة الفراغ والترويح وهذا ما ساهم في تطوير نوعية العائلة ورفع كفائتها الاجتماعية والتربوية[١١] •

تشير احصائيات الجهاز المركزي للاحصاء بأن ½ العوائل العراقية تستعمل على الاقل ثلاثة انواع من مكائن توفير العمل المذكورة اعلاه .

ومن الادلة والمستمسكات الموضوعية الاخرى التي تشير الى تصنيع العراق زيادة عدد نفوسه ونمو مدنه خصوصا بعد الهجرات السكانية من الارياف الى المدن .

شهد سكان العراق زيادة مستمرة منذ عام ١٩٥٠ ، فقد ازداد حجم السكان من (٥) ملايين نسمة في عام ١٩٥٠ الى اكثر من ١١ مليون نسمة في عام ١٩٧٥ .

وهذه الزيادة السكانية ترجع الى عاملين رئيسيين هما :

١ ــ ارتفاع معدلات الولادات .

٢ ــ انخفاض معدلات الوفيات .

ان ارتفاع معدلات الولادات منذ عام ١٩٥٠ كان يعزى الى عوامل جوهرية اهمها تقدم المجتمع في العلوم والمعارف الطبية خصوصا علم الولادة ، استقرار وأنتشار مؤسسات الخدمة الاجتماعية كخدمات الضمان الاجتماعي والضمان الصحي وخدمات التقاعد ... الخ ، وأمتناع العوائل العمالية والفلاحية عن استعمال طرق تحديد النسل ووجود المواقف الاجتماعية المشجعة على انجاب الاطفال الكثيرين .

اما انخفاض معدلات الوفيات فكان يرجع الى العوامل التالية :ــ

تطور العلوم الطبية ومشاريع الصحة العامة ، تقدم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية ، وأنتشار الثقافة والتعليم بين الجماهير(١٢) .

وظاهرة زيادة السكان قد رافقتها ظاهرة أخرى وهي تحضر السكان فقد كان ¼ سكان العراق في عام ١٩٥٠ متحضرا ، غير ان نسبة السكان المتحضر ارتفعت الى ¾ مجموع السكان في عام ١٩٧٥ .

وما تضخم سكان مدن العراق الكبيرة مثل بغداد ، الموصل ، كركوك ، البصرة ، كربلاء ، والنجف الا دليلا ملموسا على استفحال ظاهرة التحضر في العراق • وأزدحام السكان في المدن هو وليد العوامل المغرية المتواجدة في المدينة والتي تشجع سكان الارياف على الهجرة اليها كوجود فرص العمل والربح المادى ، توفر الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية ، استتباب الامن والنظام ••• الخ • كما انه وليد العوامل البيئية السلبية التي كانت تسيطر على الريف العراقي قبل الثورة الزراعية والاصلاح الزراعي كعدم وجود فرص العمل والكسب المادي لتردى الاحوال الزراعية وعدم مقدرة الفلاح على استغلال الارض زراعيا ، عدم توفر الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية وأخيرا وجود المنازعات العشائرية والقبلية بين سكان الارياف(١٣)

لجميع هذه العوامل ازدادت وتعاقبت موجات الهجرة السكانية من القرى والارياف الى المدن بحيث ارتفعت كثافة سكان المدن وانخفضت كثافة سكان الأرياف الى درجة خطيرة(١٤) •

فلم تتمكن الارياف من الحصول على الايدى العاملة الكافية لاستغلال الارض استغلالا زراعيا ولهذا اضطرت الحكومة الى استيراد الفلاحين المصريين لتلافي العجز في الايدى العاملة •

وفي نفس الوقت تضاعفت نسبة السكان الحضرى في العراق وأزداد سكان المدن زيادة لم يشهدها العراق في تأريخيه المعاصر ولم تشهدها حتى المدن الصناعية الكبيرة في اوربا التي تضخم سكانها خلال القرن التاسع عشر •

فقد ارتفع حجم سكان مدينة بغداد من (٢٠٥ر٨١٧) نسمة في عام ١٩٤٧ الى حوالي (٠٠٠ر٥٢٤ر٣) نسمة في عام ١٩٧٥ وارتفع سكان مدينة كركوك من (٠٠٥ر٢٨٦) نسمة في عام ١٩٤٧ الى (٠٠٠ر٦٠٠) نسمة في عام ١٩٧٥ وأرتفع سكان مدينة البصرة من (٧٩٩ر٣٦٨) في عام ١٩٤٧ الى حوالي (٠٠٠ر٩٤٧) نسمة في عام ١٩٧٥ •

ان توسع سكان هذه المدن يرجع بالاساس الى عوامل الهجرة السكانية من الارياف الى المدن[١٥] .

غير ان هناك عوامل اخرى تشترك في تضخم سكان هذه المدن كتوسع المدينة افقيا على حساب الاقاليم الريفية والزيادة الطبيعية لسكان المدن اى زيادة معدل الولادات على معدل الوفيات .

اسباب التصنيع :ـ

ان العوامل التي تساعد على التصنيع وتضمن نجاحه وأستمراريته هي كثيرة ومعقدة اهمها توفر الايدى العاملة الفنية وغير الفنية ، توفر الاسواق التجارية الداخلية والخارجية التي تمتص البضائع المصنعة والجاهزة ، وجود المواد الاولية المحلية أو المستوردة من الخارج ، توفر رؤوس الاموال ومصادر الاستثمارات المالية ، وأخيرا وجود الخبرات العلمية والتكنولوجية التي تساعد على بناء المشاريع الصناعية وتضمن تسخيرها في عمليات الانتاج الصناعي .

اضافة الى توفر العوامل الاقتصادية والتكنولوجية يجب ان تتوفر ايضا العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تساعد عمليات التصنيع في وضع الاسس الايدولوجية والقيمية والسيكولوجية التي يحتاجها .

فالبيئة الطبيعية التي يخلقها التصنيع ويصب قالبها تحتاج الى قيم ومقاييس ومعتقدات وأديولوجية جديدة تنسجم معها وتتفاعل مع ظروفها ، وأذا ما فشل المجتمع في تحضير مثل هذه القيم والمقاييس والمعتقدات التي تتلاءم مع الايكولوجية الصناعية فأن هذا سيؤثر تأثيرا سلبيا على طبيعتها وسير عملها وفاعليتها بحيث لاتنجح عمليات التصنيع والانقلاب الصناعي في المجتمع .

اما العوامل التي ساعدت العراق في بدأ ثورته الصناعية والمضي قدما نحو المراحل الاولى للتصنيع فيمكن تقسيمها الى صنفين رئيسيين هما :ـ

١ ــ صنف العوامل الطبيعية والاقتصادية والمساعدة على التصنيع كتوفر المواد الاولية مثل البترول والكبريت وبقية المحاصيل الزراعية الداخلة في الصناعة ، وتوفر رؤوس الاموال الانتاجية والنقدية خصوصا بعد انتاج وتسويق كميات كبيرة من البترول الخام الى الدول الصناعية • اضافة الى توفر الاسواق التجارية المحلية والاجنبية لامتصاص البضائع الصناعية الجاهزة وتأمين المواد الاولية التي تحتاجها المصانع[١٦] •

واخيرا توفر ورخص الايدى العاملة وأمكانية استخدام العناصر الخبيرة والمتدربة على اصناف الخبرات العلمية والتكنولوجية •

٢ ــ صنف العوامل الحضارية غير المادية التي تنعكس في عامل الهدوء والاستقرار السياسي وأستتباب الامن والنظام في الداخل خصوصا بعد ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ •

وعامل رغبة الدولة وابناء الشعب على حد سواء في تصنيع القطر بأسرع وقت ممكن خصوصا بعد انتشار الافكار والمفاهيم الاشتراكية والتقدمية التي تحبذ قيام التصنيع وسيطرته على الحياة الاقتصادية والاجتماعية •

اما المفاهيم الاشتراكية التي تبناها المجتمع واعتمدتها الدولة في مسيرتها نحو تصنيع المجتمع فتهدف الى نقل ملكية وسائل الانتاج من القطاع الخاص الى القطاع الاشتراكي ، تطوير وتحديث وسائل الانتاج في جميع القطاعات الاقتصادية ، محاربة الاحتكار والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي في جميع صوره وأشكاله ، تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي الاقتصادية من خلال تطبيق مبدأ تقسيم العمل بعد التعاون الاقتصادي مع الاقطار العربية الاخرى أو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية[١٧] •

وبجانب العوامل السياسية هذه هناك العوامل الاجتماعية والقيمية المشجعة على التصنيع ، فأغلب ابناء الشعب يعتقدون بأن تصنيع البلاد هو علامة تشير الى التقدم والتطور في الميادين المادية وغير المادية وان العراق يجب ان يصنع نفسه ويقطع اشواطا كبيرة في عمليات التحول الصناعي لكي يلحق بركب الدول المتقدمة صناعيا وعلميا .

ومثل هذه المعتقدات والقيم التي يحملها الشعب تشجع حكومته على التعاون معه في سبيل المضي قدما نحو توفير مستلزمات الانقلاب الصناعي والتقدم الاقتصادى .

هذه هي العوامل العريضة والعامة التي مهدت لتصنيع العراق وتقدمه الاقتصادى .

وقد تكون هذه العوامل ذاتها او قسم منها مسؤولة عن نجاح عمليات التصنيع التي شهدتها المجتمعات الصناعية وتشهدها الان المجتمعات النامية التي في طريقها نحو التصنيع ، غير ان ظروف ومشاكل المجتمعات تختلف بعضها عن البعض الاخر ، وهذا ما يستوجب ظهور بعض العوامل الخاصة التي تمهد لقيام التصنيع فيها . فقد وجدت بعض العوامل والمسببات الخاصة التي ساعدت العراق في الانطلاق نحو التصنيع ومن هذه العوامل ما يلي :ـ

١ ـ تأسيس وزارة الاعمار في عام ١٩٥٠ التي تولت مهام كثيرة منها تصميم وتنفيذ المشاريع الصناعية الحديثة وتهيئة المشاريع المساعدة لبناء القاعدة الصناعية التي يحتاجها تصنيع القطر كتأسيس الطرق والجسور والقنوات بناء السدود المولدة للطاقة الكهربائية ، تطوير طرق المواصلات بأنواعها المختلفة وانشاء المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين[١٨] .

٢ ــ زيادة مدخولات البترول المصدر للخارج ساعدت القطر في الحصول على الاموال الكافية لشراء المصانع والمكائن والمواد الاولية وأستخدام الايدى العاملة على اختلاف انواعها ودرجاتها • كما ان البترول المستخرج من باطن الارض بكميات كبيرة ساعد على توليد الطاقة المحركة للمصانع والمؤسسات الانتاجية الوطنية •

٣ ــ المنافسة السريعة والحادة بين القطاعين العام والخاص في تأسيس المشاريع الصناعية المختلفة الحجوم مكنت القطر من انتاج مختلف البضائع الصناعية التي كانت سابقا تستورد من الخارج • فقد اصبحت الان مصانع السمنت والنسيج والسكر والصابون والخشب والمعادن والطابوق والورق والجلود والمطاط والعقاقير الطبية تسد اكثر من نصف احتياجات الاسواق المحلية •

٤ ــ توفر نسبة كبيرة من الايدى العاملة الخبيرة والفنية خصوصا بعد رجوع عدد كبير من طلبة البعثات الذين ارسلتهم الدولة الى دول اوربا للتدريب والتخصص في مختلف المواضيع الهندسية والفنية والتكنولوجية الى الوطن وبعد قيام الدولة بالاستعانة بالخبراء الاجانب في حقول الصناعة والهندسة والزراعة والطب والتكنولوجيا •

٥ ــ ادخال برامج الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شاركت مشاركة فعالة في بناء القاعدة الصناعية للعراق • وقد خصصت الاموال الطائلة لتنفيذ هذه الخطط علما بأن اغلبها كان يستهدف انشاء المشاريع الصناعية الانتاجية التي يحتاجها القطر في تقدمه الاقتصادى والمادى • وفي عام ١٩٧٥ استطاعت هذه الخطط انهاء الاعداد الكبيرة من المشاريع الصناعية ذات الطاقة الانتاجية الكبيرة في جميع ارجاء القطر ، وتعمل الان هذه المشاريع بكامل طاقتها الانتاجية لسد حاجات القطر من البضائع الصناعية •

نتائج التصنيع : ـ

ان نتائج وانعكاسات التصنيع البعيدة والقصيرة الامد على المجتمع العراقي يمكن ان تقسم الى قسمين اساسيين هما النتائج الايجابية والنتائج السلبية .

بالنتائج الايجابية نعني الفوائد والارباح التي يجنيها الافراد والمجتمع من التحولات الاقتصادية والمادية التي تطرأ على المجتمع نتيجة تصنيعه .

فمن النتائج الايجابية المهمة لظاهرة التصنيع تحسن الوضع المعاشي والمادى للافراد ، اذ ان الانتاج الصناعي الذى يعتمد على الطرق العلمية والتكنولوجية الحديثة يسبب زيادة انتاجية العمل[١٩] . وزيادة انتاجية العمل تعني ارتفاع كمية العرض للسلع الصناعية ثم انخفاض اسعارها . ثم ان انخفاض اسعار السلع يساعد الطبقات العمالية وفئات الدخول المحدودة من الحصول عليها الامر الذى يقود الى رفاهيتها وتحسين احوالها المعاشية والاجتماعية . وأرتفاع معدل دخل الفرد الواحد في العراق من ٦٠ دينار في عام ١٩٥٠ الى ٣٠٠ دينار في عام ١٩٧٥ هو مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصادى الذى احرزه القطر بعد استغلال ثرواته المعدنية والزراعية استغلالا علميا وتكنولوجيا .

وساعد التصنيع في تسريع عملية التحضر التي شهدها العراق منذ عام ١٩٥٠ والتحضر هو ظاهرة اجتماعية تنعكس في عملية الانتقال الجغرافي لسكان القرى والارياف من الاقاليم الريفية الى الاقاليم الحضرية خصوصا المدن الكبيرة بغية استغلال الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الموجودة هناك ثم الاستقرار والتطبع بالعادات والتقاليد والقيم والمقاييس وأسلوب الحياة لسكان المدن[٢٠] .

ومن الاسباب المهمة التي ساعدت سكان الارياف على الهجرة الى المدن توفر الاعمال الاقتصادية المربحة خصوصا بعد حاجتها الماسة للايدي العاملة وذلك لزيادة كمية الاعمال والمصالح فيها •

ولما هاجر سكان الارياف بأعداد كبيرة الى المدن لاشغال هذه الاعمال والمصالح تضخم سكان المدن الى درجة مخيفة ادت الى ظهور حالة عدم التوازن السكاني في المجتمع •

ومع هذا لم تخل الهجرة السكانية من الارياف الى المدن من بعض الفوائد التي ظهرت في قدرة المدينة على الحصول على الايدى العاملة التي احتاجتها مصانعها ومؤسساتها الوظيفية ، وفي استعمال هذه الايدى في بناء ضواحيها وتوسعها الافقي(٢١) •

كما ان تركز السكان في المدن ساعد على زيادة الطلب الفعال على البضائع والخدمات وهذا ما شجع رجال الصناعة والاعمال على توسع الطاقة الانتاجية لمؤسساتهم الصناعية او بناء المزيد منها لمقابلة حجم الطلب •

وجميع هذه الاجراءات طورت الاقتصاد القومي تطورا لم يشهده المجتمع من قبل وسببت الرفاهية لمجموع السكان •

ومن الجدير بالاشارة هنا ان انتشار التصنيع واستمرار عمليات التحضر وسيطرتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان قد سببت اختفاء الخط التقليدى الذى كان يفصل المدينة عن الريف خصوصا بعد توغل ضواحي المدن مسافات كبيرة داخل الارياف والتقاء ضواحي المدن الكبيرة واحدتها بالاخرى وظهور المدن الصغيرة هنا وهناك وأختلاط سكان الارياف بسكان المدن •

ومما ساعد على تقليل الفوارق بين المدينة والريف قيام الدولة بأنتهاج سياسة نقل اماكن العمل الى العمال اى بناء وتشييد المصانع في الاماكن التي يزدحم فيها السكان ، ولما كان عدد كبير من السكان يزدحم في المناطق الريفية والقروية فأن الدولة قامت ببناء مشاريعها الصناعية هناك .

وهذا مادفع بعدد كبير من سكان المدن الى التوجه نحو الاقاليم الريفية للعمل فيها وساعد ايضا سكان الارياف على الدخول الى المصانع التي شيدت في مناطقهم(*) . وهناك استطاع سكان المدن من الاختلاط والتمازج مع سكان الارياف بحيث تقلصت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بينهم وأستطاع القطر ان يخفف من ظاهرة ازدحام السكان في المدن الى درجة معينة .

اذن التوسع الافقي للمدن اضافة الى ميل الحكومة في تشييد المصانع الحديثة في المناطق الريفية قد خفف من تفاقم مشكلة عدم التوازن السكاني وانقذ الريف من مشكلة الفقر والحرمان الاقتصادى . غير ان سياسة تصنيع الريف التي انتهجتها الحكومة مؤخرا لم تطبق في الوقت الحاضر الا على اجزاء محدودة من العراق ، وبالمستقبل ربما سوف تطبق على اجزاء متعددة من القطر .

ومن الفوائد الاخرى للتصنيع زيادة حجم التجارة القومية والدولية(٢٢) .

ان خبرات المجتمعات الصناعية تشير الى ان تصنيعها ساعد على تضخم وارداتها للمواد الاولية التي تدخل في سلعها المصنعة ولما كانت هذه المجتمعات تستورد مواردها الاولية من المجتمعات غير المصنعة (الدول النامية) فأن صادرات المجتمعات الاخيرة من المواد الاولية ازدادت زيادة مطردة وأرتفعت

(*) من اهم المصانع التي شيدت في الاقاليم الريفية من العراق والتي جلبت اليها بعض سكان المدن والارياف على حد سواء مصنع السمنت في الكوفة ومصنع الورق في العمارة ومصنع منسوجات الغزل والنسيج في دهوك ومصنع السجاد في الكوت ومصنع العقاقير الطبية في سامراء ومصنع النسيج في الاسكندرية ... الخ .

معـدلات مدخولاتهـا السنوية • وعندما تزداد الموارد القومية للدول غير المصنعة نتيجة تصديرها لمواردها الاولية فأن قابلياتها على استيراد البضائـع الجاهزة من الدول الصناعية تأخذ بالزيادة •

وهنا يتضاعف حجم التجارة الدولية ويزداد نشـاطها •

ان تصنيع العراق سبب في تنشيط عمليات تجارته الداخلية والخارجية • فتكوين رؤوس الاموال الانتاجية (المصانع ، وسائل النقل والمواصـلات ، المواد الاولية) وخلق البضائع الصناعية الجاهزة يتطلب الحصول على المكائن والمعدات الانتاجية التي غالبا ما تسـتورد من الخارج • كما ان البضائـع الصناعية الفائضة عن الحاجة المحلية يجب تصديرها الى الاماكن والاسواق التي تحتاجها في داخل وخارج القطر ، وهنا تظهر الحاجة للتفتيش عن الاسواق التجارية التي يكون بمقدورها امتصاص السلع الجاهزة •

لذا يسبب التصنيع زيادة عمليات التبادل التجارى بين العراق والدول الاجنبية الاخرى وهذا ما يؤثر تأثيرا ايجابيا في انتعاش التجارة الدولية •

وأخيرا استطاع العراق من خلال تصنيعه ونجاحه في بناء العديد من المشاريع الصـناعية الكبيرة من القضاء على الاحتكارات الامبرياليـة التي سيطرت على اقتصاده لفترة طويلة من الزمن حاولت خلالهـا عرقلة تصنيعه وتطور اقتصاده واستغلال خيراته وموارده الطبيعية بنفسه •

ان تصنيع العراق يعني قدرته على سد حاجاته بنفسه من البضـائع الصناعية التي يحتاجها ، خلق العمل وعرضه على السكان ، التوقف عن بيع المواد الاولية الى الدول الصناعية بأسعار واطئة وهذه المظاهر جميعها تتناقض مع المصالح الامبريالية وتتحدى نوايا ومخططات الشـركات الاحتكاريـة والاستغلالية[٣٣] • لهذا لم تستطع الشركات الرأسمالية الاحتكارية ومن ورائها الدول الاستعمارية بعد تصنيع العراق من شراء المواد الاولية بأسعار واطئـة وبيع منتجاتها الصناعية في الاسواق العراقية بالاسعار العالية التي فرضـتها على المستهلكين •

ومن هنا تتبلور الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يجلبها التصنيع للقطر .

ولكن في نفس الوقت يترك الانقلاب الصناعي والتحول الاقتصادى المعتمد على التصنيع آثاره السلبية في الافراد والجماعات والمجتمع . وفي هذا البحث سنشير الى بعض آثار التصنيع السلبية في البناء الاجتماعي والطبقي ، الاستقرار الاسرى والتوازن السكانى للمجتمع العراقي .

كما وضحنا سابقا بأن التصنيع دائما ما يقود الى التحضر ، والتحضر السريع لايخلو من الاضرار والسلبيات التي تؤثر في فاعلية وتطور المدينة والريف .

فالتحضر هو النقلة الجغرافية لقسم من سكان الارياف الى المدن وتكييف هؤلاء مع اسلوب الحياة وطراز المعيشة لابناء المدن .

لكن دافع الهجرة لسكان الارياف الى المدن هو دافع اقتصادى بالدرجة الاولى اذ يتجلى في رغبة سكان الارياف الهجرة الى المدينة لاستغلال فرص العمل الموجودة هناك .

الا ان هجرة السكان من الارياف الى المدن غالبا ما تسبب ظاهرة ازدحام السكان في المدن ، هذه الظاهرة التي تضر بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للقطر بالرغم من فوائدها القصيرة الامد .

فهجرة السكان من الارياف الى المدن تسبب قلة الايدى العاملة الزراعية التي تستطيع استغلال الارض وهذا ما يعرض الانتاج الزراعي الى الهبوط المستمر كما حدث في العراق خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٤ عندما اضطر القطر الى استيراد المواد الغذائية التي يحتاجها السكان من الخارج ودفع قيمتها بالعملات الصعبة .

ومن جهة اخرى تسبب الهجرة السكانية من الارياف الى المدن ازدحام السكان في المدن ، هذه الظاهرة التي ينتج عنها عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة اهمها ارتفاع الاسعار وشحة المواد الاستهلاكية وظهور مشاكل الاسكان والمواصلات مع استفحال معضلة الاحياء المختلفة وما يصاحبها من ازمات اجتماعية واخلاقية لسكان المدن .

وتتعرض ايضا الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والامنية في المدن الى التردى وعدم القابلية على تأدية واجباتها وأعمالها نتيجة زيادة الطلب عليها وعدم مقدرتها على التوسع السريع[٢٤] .

فمعظم هذه الخدمات صممت لمقابلة متطلبات نسبة معينة من السكان ولكن عندما تضاعف حجم سكان المدن نتيجة الهجرات السكانية من الارياف اصبحت غير قادرة على مقابلة الطلب عليها وهنا تعرضت كفاءتها وأمكانياتها الوظيفية الى الهبوط والضعف .

ويسبب التصنيع تعقد الاختلافات والفوارق الطبقية بين ابناء الشعب ويزيد من عدد المراكز والدرجات الاجتماعية المتباينة من ناحية الادوار التي تشغلها والامتيازات التي تستحقها .

فهناك المدراء والموظفون ، المخترعون والمنفذون ، العمال واصحاب العمل ، الحاكمون والمحكومون ... الخ .

وهؤلاء يختلفون الواحد عن الاخر بواجباتهم واعمالهم ومقدار مدخولاتهم ودرجة قوتهم ونفوذهم الاجتماعي . غير ان الاختلافات والفوارق في الامتيازات المادية والاجتماعية التي يتمتعون بها غالبا ما تسبب ظهور الوعي الطبقي والتضارب في الاهداف والمصالح خصوصا اذا كان المجتمع بعيدا عن تطبيق الفلسفة الاشتراكية وهذا ما يقود الى اضطراب المجتمع وتعرضه الى التناقضات والانقسامات الفكرية والاديولوجية الخطيرة[٢٥] .

وتسبب زيادة عدد المهن والاختصاصات الوظيفية المختلفة التي يخلقها التصنيع انقسامات خطيرة بين الطبقة الاجتماعية الواحدة كتقسيم الطبقة المتوسطة الى ثلاث طبقات فرعية او تقسيم الطبقة العمالية الى ثلاث طبقات فرعية هي الطبقة العمالية العليا والطبقة العمالية المتوسطة والطبقة العمالية الواطئة .

وهذا ما يزيد حدة الاختلافات والتناقضات الفكرية بين الافراد والجماعات ويشق الوحدة الوطنية للمجتمع ويعرض افراده للانقسامات الجانبية التي لاتخدم مصلحة تحقيق اهدافه القومية والمصيرية .

وتظهر الآثار السلبية للتصنيع جلية في نظم العائلة والقرابة وذلك للفروق بين العوائل التقليدية (العوائل الممتدة) التي تتميز بتماسك علاقاتها العائلية والقرابية ووحدة اديولوجيتها والعوائل الصناعية (العوائل النووية) التي تتميز بتفكيك وضعف علاقات افرادها وتبعثر اديولوجيتهم .

فالتصنيع دائما ما يضعف العلاقات الاجتماعية والقرابية للعائلة ويعرضها الى الاضطراب وعدم الاستقرار حيث ان تيارات التصنيع تفقد العائلة علاقاتها المتماسكة مع اقاربها نتيجة انتقالها الجغرافي او المهني او الاجتماعي وتعرض اديولوجيتها الى الضعف وعدم التماسك وذلك لتعرض افرادها لعوامل بيئية واقتصادية وثقافية مختلفة[٢٦] .

وهذه العوامل مجتمعة تسبب ضعف علاقة افرادها الواحد بالاخر وضعف علاقتها بأقاربها خصوصا بعد تحولها من عائلة ممتدة الى عائلة نووية[٢٧] .

ولكن ضعف علاقات افراد العائلة وتعرض العائلة لتيار الصراعات الفكرية والاديولوجية لم تصب العائلة العراقية بقدر ما اصابت العوائل الاوربية التي تقطن البيئات الصناعية نظرا لعدم ترسيخ واستقرار التصنيع في المجتمع العراقي بقدر ترسيخه وأستقرار في المجتمعات الاوربية .

فالعلاقات الاجتماعية والقرابية بين افراد العوائل العمالية في العراق لاتزال قوية ومتماسكة ، وأنها لازالت مسيطرة على عدد كبير من العوائل المتوسطة بالرغم من مزاولة افرادها المهن والاعمال المختلفة وبالرغم من تباين خبراتهم وتجاربهم الثقافية والبيئية .

الا ان علاقات العائلة تتعرض للضعف والتفكك وتتناقض افكارها واديولوجيتها عندما ينتقل ابناؤها اجتماعيا الى الطبقات الاخرى كما في حالة انتقال بعض افراد العوائل العمالية الى الطبقة المتوسطة بعد انجازاتهم الاكاديمية او الاقتصادية او عندما ينتقل افرادها جغرافيا كما في حالة هجرة ابناء العوائل الفلاحية الى المدن لاستغلال فرص العمل الموجودة هناك .

اذن غالبا ما يسبب التصنيع للعائلة ضعف روابطها الاجتماعية والقرابية وتناقض اديولوجيتها وتغيير تركيبها ووظائفها وعدم استقرارها .

كما يترك التصنيع اثاره السلبية والمخربة في الجماعات التقليدية ذات العلاقات المتماسكة كالقرى والارياف والمجتمعات المحلية .

فقد تتغير قيم ومقاييس وممارسات الجماعات التقليدية من قيم ومقاييس وممارسات جماعية تعتمد على روح الالفة والمحبة والايثار والوداعة الى قيم ومقاييس وممارسات فردية تعتمد على المصالح الذاتية والتطلعات الانانية والرغبة الجامحة في الكسب المادى[٢٨] .

ويشاهد المرء بأن التصنيع سبب للمجتمعات المحلية في العراق ضعف ارادتها الطبيعية ، هذه الارادة التي لعبت الدور الكبير في وحدتها وتماسكها وتعاونها . وبعد ضعف الارادة الطبيعية ظهرت الارادة العقلانية التي اعتمدت على مبدأ التعاقد والتضامن الشخصي بين الافراد والمجتمعات لتحقيق طموحات ومطاليب الفرد في المجتمع .

وتظهر الارادة العقلانية المعتمدة على الروح التعاقدية جلية في البيئات والاقاليم الحضرية التي تتميز بعلاقاتها الاجتماعية الرسمية وبتغلب العقل والحكمة على سلوكية افرادها وتقدمها في المجالات العلمية والتكنولوجية وأعتمادها مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه[٢٩] .

ومن الجدير بالاشارة هنا ان التصنيع ساعد في تحول الحياة الاجتماعية للمجتمع العراقي من حياة ريفية تقليدية زراعية الى حياة تتميز بالطابع الحضرى والصناعي والديمقراطي .

وخلال تحول المجتمع هذا ظهرت عدة مشاكل اجتماعيـة وحضاريـة نتيجة لعدم انسجام تقدم الحياة الاقتصادية مع الحياة المثالية للمجتمع وعـدم مقدرة عدد كبير من ابنائه بتكييف ارائهم وقيمهم ومقاييسهم مـع متطلبات وحاجات البيئة الاقتصادية المتغيرة .

ومشاكل التصنيع الاجتماعية والحضارية التي يمر فيها العراق نتيجـة تحوله المادي والتكنولوجي من مرحلة الى مرحلة أخرى يفسرها البروفسور فيردنانز تونيز (Tonnies) تفسيرا منطقيا عندما يقول في كتابـه المجتمع المحلي والمنظمة (Community & Association) تمر مدينتنا الصناعية (المجتمع البشري) من سيطرة وجبروت المجتمـع المحلي (المجتمع الريفي) الذى يتميز بالارادة الطبيعية الى سيطرة وجبروت المنظمة (المجتمع الحضرى) الذى يتميز بالارادة العقلانية ، وجميع مشاكلنا الحضارية التي نلمسها في الوقت الحاضر ترجع الى هذا التحول التأريخي[٣٠] .

وأخيرا لابد من دراسة العلاقة بين التصنيع وظهور المشاكل الاجتماعية في المجتمع ، فقد شهد العراق خلال المراحل الاولى من تصنيعه جملة مشاكل اجتماعية معقدة هددت رفاهية وطمأنينة الفرد والمجتمع .

ومن هذه المشاكل مشكلة ازدحام السكان في المدن ، جنوح الاحداث ، الجرائم ، تناول المسكرات ، الطلاق ، الانتحار ، عدم استقرار الاسرة ... الخ. ولكل من هذه المشاكل اسبابها ونتائجها وعلاجها . غير ان تشخيص اسـباب هذه المشاكل لايمكن ان يتم الا عن طريق اجراء البحوث الميدانية والنظريـة التي تستهدف جمع الحقائق والمعلومات عن العوامل والمتغيرات التي تسـبب نشؤوها وبلورتها ثم سيطرتها على البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها .

وتهتم معظم العلوم الاجتماعية بدراسة المشكلات الاجتماعية ، فالاقتصاديون والنفسيون والاجتماعيون يهتمون بدراسة البطالة والجريمة والبغاء والاحياء الاجتماعية المختلفة والطلاق وغيرها[٣١] .

ويعتبر علم الاجتماع من اهم العلوم التي تهتم بدراسة المشكلات الاجتماعية سواء في الماضي حيث كان المشتغلون بعلم الاجتماع اسبق من غيرهم في الاهتمام بها او في الوقت الحاضر حيث تولي البحوث الاجتماعية اهتماما بالغا بدراسة المشكلات الاجتماعية في البيئات المختلفة وخاصة البيئات الحضرية منها .

وليس معنى ذلك ان علم الاجتماع هو علم المشكلات الاجتماعية كما يظن البعض احيانا ، ولكن عالم الاجتماع يتعرض لهذه المشكلات بأعتبارها من الظواهر الاجتماعية الوثيقة الصلة بالثقافة عامة والنظم الاجتماعية خاصة[٣٢] . فهدف علم الاجتماع ومنهجه يحتمان عليه ان يتجه في دراسة المشكلات الاجتماعية فيقوم بوصفها وتحليلها ودراسة اسبابها وعلاجها ونتائجها تماما كما يفعل العلم الفلكي او الكيميائي او الطبيعي في دراسته للظواهر الطبيعية التي يهتم بها .

وهناك تفسيرات مختلفة لظهور المشكلات الاجتماعية في المجتمع اهمها التفسير الاجتماعي والتفسير التأريخي والتفسير السيكولوجي . لكن التفسير التأريخي للمشكلة الاجتماعية سيفيدنا هنا في شرح طبيعة التحولات المادية والمثالية التي يشهدها المجتمع خلال فترة زمنية محددة ، هذه التحولات التي ينجم عنها ظهور مشاكل اجتماعية معقدة يجب دراستها وتشخيصها اولا ثم اتخاذ الاجراءات النظامية والعلمية لحلها والقضاء عليها ثانيا .

ينص التفسير التأريخي للمشكلة الاجتماعية بأن المجتمع الانساني هو كائن متغير وغير مستقر .

فهو قد يتغير من مجتمع رأسمالي الى مجتمع اشتراكي[٣٣] ، او يتغير من مجتمع عسكري الى مجتمع صناعي او يتغير من مجتمع ريفي الى مجتمع حضري[٣٤] .

وتغيير المجتمع يعني تحوله من الناحية الفكرية والمثالية اى تحول عاداته وتقاليده وقيمه ومقاييسه ، وتحوله من الناحية المادية والصناعية والتكنولوجية[٣٥] . ومثل هذا التحول في المجالين المثالي والمادى لابد ان يسبب مشاكل اجتماعية للمجتمع .

فعند تحول المجتمع من مجتمع بدائي بسيط الى مجتمع نام تظهر فيه مجموعة مشاكل اجتماعية تسمى بالافات الخمسة وهي الجهل والفقر والمرض والامية وأزدحام السكان في المدن .

وعند تحول المجتمع من مجتمع نام الى مجتمع متقدم تظهر فيه مجموعة اخرى من المشاكل الاجتماعية كالطلاق والانتحار والتحلل الاجتماعي والخلقي وجنوح الاحداث والبغاء والجريمة كالقتل والسرقة والاغتصاب والغش[٣٦] .

اذن كلما تقدم المجتمع من النواحي الصناعية والمادية والتكنولوجية كلما ازدادت وتعقدت فيه المشاكل الاجتماعية وكلما اصبح المجتمع بحاجة ماسة الى جهود جماعية ومنظمة للقضاء على مشاكله التي تتحدى كيانه ووجوده .

ان التغير الاجتماعي كما ذكرنا اعلاه هو تبدل المجتمع من النواحي المادية والعلمية والتكنولوجية وتبدله ايضا في النواحي المثالية والحضارية والفكرية . لكن هناك حقيقة شاخصة تتعلق بطبيعة انماط هذا التغيير .

فتغير المجتمع ماديا يكون اسرع من تغيره فكريا وحضاريا ، اى ان المجتمع يتغير بسرعة في النواحي الاقتصادية والتكنولوجية ويتغير ببطء في النواحي الثقافية والفكرية[٣٧] .

وسرعة التغير المادى على التغير الفكرى تسبب مشاكل اجتماعية وحضارية كثيرة للمجتمع ، هذه المشاكل التي تعيق وتمنع تطوره وتقدمه في شتى المجالات والميادين الحياتية[٣٨] .

ففي حالة المجتمع العراقي مثلا استطاع هذا المجتمع احراز التقدم الكبير والسريع في النواحي الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية منذ عام ١٩٥٠ ، ولكنه لم يحرز نفس الدرجة من التقدم في النواحي الفكرية والاخلاقية والقيمية • فقد استطاع المجتمع بناء المصانع والمستشفيات والمدارس والكليات والجامعات ، وأستعمال الاجهزة العلمية والمختبرية الحديثة ، التقدم في المجالات التخطيطية والادارية والاقتصادية ، الا انه لم يتقدم تقدما سريعا في المجالات المثالية والروحية والقيمية •

فلا تزال بعض الفئات والعناصر السكانية تتمسك بالعصبية القبلية وتعتقد بأستعمال اسلوب الواسطات في حسم وأنهاء القضايا والامور الشخصية ، ولاتقدم الاحترام الكافي للعامل والفلاح والكاسب ولا تحترم المرأة ولا تعتقد بأهمية مساواتها مع الرجل •

علما بأن حكومة الثورة في العراق بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي حققت منذ عام ١٩٦٨ مكاسب وأنتصارات كثيرة للطبقة العمالية الكادحة وللمرأة العراقية من اجل القضاء على السلبيات والامراض الاجتماعية التي ورثها المجتمع من العهود الاستعمارية والرجعية والديكتاتورية التي مر بها •

ومع هذا لاتزال الرواسب والمخلفات التأريخية للامراض الاجتماعية والحضارية باقية اذ يستغرق أختفاؤها وزوالها وقتا طويلا[٣٩] •

وأمور اجتماعية وحضارية معقدة كهذه لابد ان تؤثر تأثيرا سلبيا في مسيرة المجتمع وتقدمه الاقتصادى والتكنولوجي والحضارى وتضع امامه شتى انواع المصاعب والاخطار والتحديات[٤٠] •

لكن جهود السلطة الثورية في العراق التي تبذلها في شتى المجالات والميادين المادية وغير المادية ستصفي هذه السلبيات والمعوقات عاجلا ام اجلا •

الا اننا نستطيع القول في هـذا البحث بأن المجتمع العراقي يستطيع احراز التقدم في شتى المجالات الحضارية والمادية والتكنولوجية فيما اذا نجح في تغيير قيمه وممارساته الضيقة والمتحيزة والرجعية خصوصا ما يتعلق منها بالمشكلات الانسانية والحضارية التي تجابه المجتمع في الوقت الحاضر • كما ينبغي على المجتمع العراقي تشريع المزيد من القوانين الاجتماعية الجديدة التي تتلاءم مع روح العصر وروح الثورة والتحول الاجتماعي ومع اديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي المتمثلة بأهداف الوحدة والحرية والاشتراكية •

وهذه القوانين والتشريعات ينبغي ان تعالج المسائل الجوهرية التالية :ـ

التخلص من اسلوب الواسطات •

منح المرأة حقوقها كاملة •

احترام الطبقة الكادحة •

القضاء على الاقليمية والتعصب بجميع اشكاله ومظاهره •

قبول وأعتماد مظاهر التقدم والتحضر والتصنيع والتحديث الشامل ••• الخ •

وتشريعات كهذه لابد ان تغير القيم والمقاييس الاجتماعية والحضارية عند الافراد على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية •

ونشر القيم والممارسات الانسانية والاشتراكية وترسيخها في نفوس الافراد لابد ان يعجل عملية تغيير العامل الفكرى والقيمي في المجتمع بحيث يصبح تقدمه منسجما مع تقدم العامل المادى والتكنولوجي ، وهنا يستطيع المجتمع العراقي التخلص من الهوة او الفجوة الحضارية (Cultural Gap) بين التقدم المادى والتكنولوجي والتقدم المثالي والقيمي •

هذه الفجوة التي يمكن ان تكون مسؤولة عن معظم المشكلات الانسانية والحضارية التي تجابه المجتمعات النامية في الوقت الحاضر بضمنها العراق •

(المصادر المستعملة في البحث)

Bibliography

(1) Gould, J. and Kolb, W. A Dictionary of the Social Sciences, New York, 1964, p. 328.

(2) Unesco, The Social Implications of Industrialization and Urbanization, Calcutta, Unesco Research Centre, 1956, p. 4.

(3) The Annual Abstract of Statistics, Central Statistical Organization, The Iraqi Ministry of Planning, 1975, pp. 221-2.

(4) The Monthly Bulletin of the Iraqi Central Bank, Nov. 1975

(5) Iraq Today, A Journal Issued by the Iraqi Ministry of Infor- (The Industrial Sector).

(6) Grunwald, K. Industrialization in the Middle East, New York, 1960, p. 20.

(7) Iraq Today, A Journal Issled by the Iraqi Ministry of Information Vol. 11 No. 29, Nov. 1976, p. 23.

(8) Ismael, B. K. The Position of Iraqi Trade, An Article written in the Iraqi Economist Journal, No. 1, 1st year, March, p. 15.

(9) Ibid., p. 16.

(10) Marshall, T.H. Citizenship and Social Class, London, 1950, see the Ch. on "The Recent History of Professionalism".

(11) Mochalov, B.M. Man and His Requirements Under Socialism, Moscow, 1973, p. 132.

(12) Al-Hassan, Ihsan M. Lectures on Arabic Society. Baghdad, 1973, p. 89.

(13) Weitz, R. Urbanization and the Developing Countries, New York, 1973, p. 14.

(14) Ibid., p. 16.

(15) Kohli, K. L. The Nature of Urbanization in Iraq, Baghdad, 1975, p. 12.

(16) Hanson, J.L. A Textbook of Economics, 5th Edition, London, 1970, p. 127.

(17) The Political Report of the 8th Regional Conference of the Arab Baath Socialist Party, 1974, p. 117.

(18) Moore, W.E. International Encyclopedia of the Social Sciences, edited by D. L. Sills, vol. 7, New York, pp. 266-267.

(19) The Economic Development of Iraq, A Report Written for Reconstruction and Development, on the request of the Iraqi Government, The John Hopkins Press 1952, p. 10.

(20) Johnson, H. Sociology : A Systematic Introduction, London, 1961, p. 235.

(21) Mann, P. An Approach to Urban Sociology, London, Routledge and Kegan Paul, 1968, p. 71.

(22) Al-Hassan, Ihsan M. Social Structure and Family Change in Iraq under Conditions of Industrialization, A Ph. D. Thesis in Sociology of the Hungarian Academy of Sciences, Budapest, 1977, pp. 45-46.

(23) Aisa, M.T. The Philosophy of Planned Change, Cairo, 1967, p. 176.

(24) The Third World and Scientific and Technical Progress, Published by a Group of Soviet Scientists in the Soviet Academy of Sciences, Moscow, 1976, pp. 44-45.

(25) Wirth, L. Cities and Society, New York, The Free Press, 1957, pp. 52-3.

(26) Bottomore, T. B. Elites and Society, A Pelican Book, Middlesex, England, p. 25.

(27) Burgess, E., Locke and Thomes. The Family from Tradition to Companionship, 4th edition, New York, 1971, p. 63.

(28) Goode, W. J. World Revolution and Family Patterns, The Free Press of Glencoe, 1963, p. 125.

(29) Tonnies, F. Community and Association, Translated by Charles P. Loomis, London, Routledge and Kegan Paul, 1955, p. 40.

(30) Ibid., p. 43.

(31) Ibid., op. cit., p. 3.

(32) Merton, R. and Nisbet, R. Contemporary Social Problems, New York, 1961, p. 4.

(33) Al-Hassan, Ihsan M. Sociology : A Systematic Study, Baghdad, 1976, p. 311.

(34) Marx, K. Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Edited by T. B. Bottomore and M. Rubel, A Pelican Book, Middlessex, England, 1967, p. 137.

(35) Spencer, Herbert. Principles of Sociology, London, 1892, see the Introduction.

(36) Abraham, J. H. Origin and Growth of Sociology. A Pelican Book, Middlesex, England, 1973, see the section on Ibn Khaldoun.

(37) Bebel, August, Society of the Future, Moscow, 1976, pp. 17-19.

(38) Merton, R. and Nisbet, R. Contemporary Social Problems, pp. 8-11.

(39) Hinkle, R. The Development of Modern Sociology, Random House, New York, 1963, p. 39.

(40) Ibid., p. 40.